

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

فبراير 2018

### ملخص تنفيذي

يتضمن التقرير ثلاثة اقسام. يتناول القسم الأول التطورات الاقتصادية المحلية، والثاني الخليجية، والثالث الدولية. وعند تناول التقرير للتطورات الاقتصادية المحلية، لشهر فبراير من العام الحالي، يبدأ بأسعار صرف أهم العملات الأجنبية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، مقابل الدينار الكويتي. ويلاحظ بأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار قد سجل خلال الشهر ارتفاعاً، بين أول وآخر الشهر، بنسبة (0.2%)، مع تقلبات خلال الشهر المذكور، وذلك لعدة أسباب منها: ان انخفاض مطالبات مخصصات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع الطلب على السلع المصنعة الأمريكية، واتساع فجوة العجز التجاري الأمريكي، واتجاهات رفع أسعار الفائدة الأمريكية. أما سعر صرف اليورو مقابل الدينار فقد تعرض، خلال شهر فبراير، لانخفاض بلغت نسبته، بين اول وآخر الشهر، نحو (1.5%). مع تقلبات خلال الشهر. ويعزى ذلك الى عدد من الأسباب منها: ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بمنطقة اليورو خلال شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر 2017، وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس المنطقة، خلال الربع الرابع من عام 2017، نتيجة لتحسن النمو الألماني، والاسباني، والفرنسي. في حين اتجه سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار الى الانخفاض بين اول وآخر الشهر بنسبة (1.9%)، خلال شهر فبراير، مع تقلبات في السعر، وذلك لعدد من الأسباب، منها: ارتفاع معدل النمو السنوي لأسعار المنازل في بريطانيا، وارتفاع العجز التجاري البريطاني، وارتفاع مبيعات التجزئة، وانخفاض صافي القروض من القطاع العام.

وتضمنت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، تلك الخاصة بأسواق سوق الأوراق المالية، خلال شهر فبراير. حيث سجلت المؤشرات الثلاث للسوق، السعري، والوزني، وكويت (15)، ارتفاعات بنسب: (1.3%)، و(0.3%)، و (1.5%)، تبعاً، بين اول وآخر الشهر، مع التعرض لعدد من التقلبات خلال هذه الفترة. ووصل المؤشر السعري الى اعلى مستوى منذ شهر سبتمبر 2017.

وشهد السوق عمليات شراء على الأسهم القيادية، خاصة الأسهم المصرفية، بعد افصاح المصارف عن أرباحها والتوزيعات النقدية لعام 2017.

وتطرقت التطورات الاقتصادية المحلية، كذلك، الى التطورات النقدية المصرفية. وتمت الإشارة هنا الى أرباح المصارف الكويتية المعلنة لعام 2017. وبلغت هذه الأرباح، حسب الترتيب، ( 322.4 ) مليون دينار لبنك الكويت الوطني، و (184.2) مليون لبنيت التمويل، وبنك برقان (65.2) مليون، وبنك التجاري الكويتي (55.4)، وبنك الخليج (48.0) مليون، وبوبيان (47.6) مليون، وبنك الأهلي (35.7) مليون، ووربة (6.76) مليون.

وضمن تطور نقدي آخر، أصدر بنك الكويت المركزي عدة إصدارات للسندات بقيمة (240)، و(160) و (240) مليون لأجل ثلاث شهور، وبعائد (2.0%). كما حقق العرض النقدي، بالمعنى الواسع، نموا خلال شهر ديسمبر، مقارنة بشهر نوفمبر 2017، بلغ (1.15%)، ووصلت قيمة هذا العرض إلى حوالي (37.15) مليار دينار. كما ارتفعت كل من ودائع القطاع الخاص لدى المصارف المحلية، وكذلك ودائع العملات الأجنبية، ونفس الاتجاه بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين، والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، والقروض الشخصية، ومطالبات المصارف المحلية مجتمعة على بنك الكويت المركزي (سندات الخزينة) ، خلال شهر ديسمبر 2017. مع ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي، لشهر، وثلاث اشهر، وستة اشهر، وسنة، لتصل الى: (1.62%)، و(1.76%)، و(1.92%)، و(2.08%)، تباعا.

وأشارت التطورات الاقتصادية المحلية، أخيرا، الى انخفاض معدل التضخم لشهر يناير 2018. حيث وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى (112.9) بأسعار سنة 2013. ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض معدل التضخم الخاص بمجموعات: الكساء وملبوسات القدم، والأغذية والمشروبات، والصحة، والاتصالات. في حين ارتفعت معدل التضخم الخاص بمجموعات: خدمات السكم، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والخدمات الترفيهية، والسلع والخدمات المتنوعة.

ثم ينتقل التقرير لعرض أهم التطورات النفطية. ويشير الى وصول الانتاج النفطي لدولة الكويت، خلال شهر يناير 2018، الى (2.710) مليون برميل/ يوم، والذي يمثل حوالي (8.3%) من انتاج دول اوبك (أوبك - 13) ، والبالغ (32.4) مليون برميل/يوم. وبارتفاع بلغ (20) الف برميل/يوم مقارنة بإنتاج شهر ديسمبر 2017. في حين وصل سعر برميل النفط الكويتي المصدر، في يناير 2018، الى (65.7) دولار/برميل، مقارنة بسعر (60.9) دولار/برميل، في ديسمبر 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت (7.8%). ويعود تحسن أسعار النفط لتحسن محددات السعر، وعلى رأسها الالتزام الصارم لدول منظمة أوبك (وكذلك عدد من الدول غير الأعضاء) باتفاقية خفض الإنتاج النفطي السارية المفعول لغاية نهاية العام الجاري. ووصلت نسبة الالتزام حوالي (138%)، لغاية شهر يناير 2018.

وتطرقت التطورات النفطية، أيضا، الى احدث التقارير الشهرية لمنظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية. وقد اشارت هذه التقارير الى عدد من التطورات، منها الاجتماع المهم الذي عقد في العاصمة الرياض بين ممثلين من أوبك، ووكالة الطاقة، ومنتدى الطاقة العالمي. وتم التأكيد في الاجتماع بأن أفضل وسيلة للتعامل مع التطورات النفطية الحالية هي "الواقعية"، و"العزيمة"، حسب تعبير معالي وزير النفط السعودي. وأن الحوار هو أهم أولويات منظمة أوبك، حسب تعبير الأمين العام للمنظمة. وحرص وكالة الطاقة الدولية على التعاون مع أوبك ومنتدى الطاقة العالمي، حسب تعبير مدير أسواق الطاقة في الوكالة.

وعرضت التطورات النفطية لآخر التقديرات الخاصة بالطلب العالمي على النفط، وكذلك العرض العالمي، والتقديرات الخاصة بهذا الشأن حسب الأقاليم النفطية المهمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوبك، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي والتنمية، والدول غي الأعضاء في أوبك). وكذلك تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي، واتجاه إعادة تقدير النمو لصالح الارتفاع، واثر ذلك المباشر على الطلب العالمي النفطي. بالإضافة الى تطور الانتاج النفطي الصخري الأمريكي، والذي شهد بعض التحسن مؤخراً.

بعد ذلك، يعرض التقرير التطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا يتم عرض آخر تقرير صادر من معهد التمويل الدولي، فبراير 2018، عن احدث التطورات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد قمنا بعرض تلك المعلومات والبيانات الخاصة ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقط. ويلقي التقرير، بداية، الضوء على الأجواء الاقتصادية المشجعة: تحسن معدل النمو العالمي، وأسعار النفط، وكذلك تحسن ممارسة الاعمال في الدول المتقدمة، والاثار الإيجابية المحتملة لخفض الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتقد لتقرير، بأن متوسط معدل النمو، على مستوى دول مجلس التعاون، سيرتفع الى (2.0%) عام 2018، بعد انخفاضه عام 2017. ويعزى ذلك الى عدة أسباب، منها النتائج الإيجابية لجهود الضبط المالي التي اتبعتها، وتتبعها، دول المجلس، والالتزام بخفض الانتاج النفطي، أساسا. مع تأكيد التقرير على أهمية تحقيق دول المجلس لمعدل نمو مستدام. باعتبار أن ذلك شرط ضروري للتعامل مع مشكلة البطالة ببعض دول المجلس. ولغرض تحقيق هذا المعدل لابد من إصلاحات (هيكلية) في: سوق العمل، وإعادة هيكلة النظام التعليمي، وتحسين النفاذ لمصادر التمويل، خاصة تلك المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويلاحظ التقرير اتجاه عجز الموازنة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بدول المجلس، للانخفاض من (6.2%) عام 2017، الى (1.4%)، كنسبة متوقعة عام 2020. الأ انه يتوقع، أيضا، ارتفاع نسبة الدين الخارجي، كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، لتصل الى (54.6%) عام 2019، بعد أن كانت (49.9%) عام 2016، و (51.6%) عام 2017.

كما يلفت التقرير النظر الى تحسن الحساب الجاري لدول المجلس، وليصل الى فائض عام 2018 يقدر بنحو (70) مليار دولار، او (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. بعد أن حقق عجزا عام 2016 بلغ (39.5) مليار دولار، او ما نسبته (-2.9%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويرى التقرير في الأداء المصرفي، لدول المجلس، بأنه لا زال مشجعا ويتمتع بالملاءة، حيث تجاوزت نسبة كفاية رأس المال ال (16.0%)، على مستوى دول المجلس، وان نسبة القروض المتعثرة هي

أقل من (2.0%) في المملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، وعمان، وبين (4%-5%) في البحرين والامارات.

وبعد أن يحدد سعر تعادل برميل النفط، لدول المجلس، يشير التقرير بأن اتجاه الانفاق الجاري بالعملة المحلية، وارتفاع الإيرادات النفطية، الى اجمالي الإيرادات، وارتفاع الصادرات النفطية، تؤدي، جميعا، الى انخفاض سعر تعادل برميل النفط. وقد ارتفع سعر تعادل برميل النفط، حسب تقديرات التقرير، من (20) دولار/برميل عام 2002، الى (62) دولار/برميل عام 2014، متأثرا بالارتفاع الحاد بالواردات (ارتفعت بمعدل 15% خلال الفترة 2003-2014). ويقدر التقرير هذا السعر، لعام 2017، بحوالي (49) دولار/برميل. وقد ساهم انخفاض هذا السعر (بسبب اتجاه الواردات، مؤخرا، للانخفاض، وضغط الانفاق الاستثماري، في بعض دول المجلس)، وبالتعاون مع تحسن أسعار النفط مؤخرا، في تحسن الوضع المالي.

وشدد التقرير على أهمية الاهتمام بالاستثمار، باعتباره أحد المحددات الرئيسية لتنوع مصادر الدخل بدول المجلس. وقارن بين دور هذا الاستثمار من خلال ما يسمى ب "المضاعف" المرتبط بالانفاق الجاري، ونظيره بالانفاق الاستثماري. وأشار الى تفوق المضاعف الثاني. أي أثر النوعين من الانفاق على "مضاعفة" الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ذلك، أعرب عن تحفظه على السياسات المالية الضاغطة للانفاق الاستثماري (هذه السياسة لا تنطبق على حالة دولة الكويت، التي حرصت، ومنذ انهيار أسعار النفط، نهاية عام 2014، على عدم المساس بالانفاق الاستثماري، والعمل على تعزيز، ورفع هذا النوع من الانفاق، وهو الامر الذي انعكس إيجابا على تحسن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي. معدّ التقرير).

وبقدر تعلق الامر بالقسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة في اهم التطورات الربع سنوية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الاوربية، فقد تطرق تقرير شهر فبراير الى عدة تطورات. وأشار التقرير، بدء بالولايات المتحدة الأمريكية، الى التقديرات " الثانية" للناتج المحلي الإجمالي، للربع الرابع من عام 2017، والذي ارتفع بمعدل بلغ (2.5%) في الربع المذكور،

مقارنة بالربع السابق. ويعكس هذا النمو المساهمة الإيجابية لكل من الانفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والسكني، والانفاق الحكومي المحلي، وعلى مستوى الولاية، والفردي. مع المساهمة السلبية للواردات، والمخزون الخاص. ووصل الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي، في الربع الرابع من 2017، الى حوالي (19.7) تريليون دولار. أما معدل البطالة الأمريكي، في المناطق الحضرية، فقد استقر عند (4.1%)، خلال شهر فبراير 2010. واستمر عدد العاملين بدون تغيير، أساسي، عند (6.7) مليون. مع تركيز البطالة بين فئة المراهقين، ثم السود، الاناث البالغين. ثم يتطرق التقرير الى سلوك معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال شهر فبراير. وهنا يلاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال هذا الشهر، وبنمو عن الشهر السابق ب (0.2%) لجميع المناطق الحضرية، وبمساهمة المكونات الخاصة بالسكن، والملابس، وتأمين السيارات، أساسا.

ثم تناول التقرير، أخيرا، أهم التطورات الاقتصادية في المجموعة الأوروبية. وأشار في المستهل الى تطور أسعار المنتجين الصناعيين الأوروبيين (لعدم صدور التقديرات الدورية للناتج المحلي الإجمالي لغاية اعداد التقرير). حيث شهدت هذه الأسعار ارتفاعا في شهر يناير 2018، مقارنة بشهر ديسمبر 2017، بنحو (0.4%). في كل من منطقة اليورو (EA19)، ودول المجموعة الأوروبية (EA28). وعند الإشارة لمعدل التضخم الأوروبي، فقد وصل هذا المعدل الى (1.2%) في فبراير 2018، بعد أن كان (1.3%) في يناير من نفس العام. وساهم في معدل التضخم أسعار الطاقة، التي شهدت ارتفاعا في شهر فبراير لتصل الى (2.1%)، يتبعها أسعار الخدمات، ثم الأغذية والمشروبات الروحية، والتبغ، والسلع غير المرتبطة بالطاقة. اما معدل البطالة الأوروبي، المعدل موسميا، فقد وصل، في يناير 2018، في منطقة اليورو (EA19) الى (8.6%)، في حين وصل في المنطقة الأوروبية (EA28) الى (7.3%). ويقدر عدد عاطلين في الأوروبيين بنحو (17.931) مليون، منهم (14.11) مليون في منطقة اليورو. وتركز معدل البطالة في اليونان، ثم إسبانيا.